المقاصَّة وضوابطها في الفقه الإسلامي والقانون المصرفي النيجيري
دراسة تحليلية

إعداد

موسى بَلَا محمود

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
يناير ٢٠١٤م

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة موضوع المقاصَّة في الفقه الإسلامي والقانون المصرفي النيجيري، وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية في العصر الحديث؛ حيث تقوم المصارف والمؤسسات المالية بتطبيق عمليات المقاصة في تسوية الشيكات بينها وبين عملائها، أو بينها وبين غيرها من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى؛ ولكن على الرغم من أهمية هذا الموضوع فإن أغلب القوانين الوضعية لم تعالجه بشكل شامل ومفصل. وفيما يتعلق بالجانب الفقهي، نجد أن الفقهاء قد اختلفوا في جواز إجراء المقاصة في بعض أنواع الأموال، مثل: أموال السلم والوديعة، والأموال المغصوبة. وعليه؛ فإن هذه الدراسة تأتي لدراسة موضوع المقاصة في الفقه الإسلامي والقانون المصرفي النيجيري دراسة تحليلية. وذلك عن طريق عرض النصوص الفقهية والقانونية وتحليلها مع إجراء المقارنة لتوضيح الفروق الجوهرية بينهما، ومن ثم تقديم الاقتراحات المفيدة من أجل تطوير عملية المقاصة الشرعية في نيجيريا. وقد توصل الباحث إلى أوجه الاتفاق والاختلاف بين المقاصة في الفقه الإسلامي والمقاصة في القانون النيجيري. كما وجدت بعض الفراغات في القانون النيجيري المتعلق بالمقاصة، وهي قابلة للتعديل والتطوير، من ذلك عدم تطرقه للتفرقة بين الأموال التي يجوز إجراء المقاصة فيها، والتي لا يجوز فيها. وقد قام الباحث بتقديم المقترحات التي قد تساهم في تطوير عملية المقاصة الشرعية في نيجيريا.

ABSTRACT

This study examines *muqassah* (clearing) in Islamic law and Nigerian banking law with special reference to the practice of modern banks and other financial institutions in their regular clearance of cheques. The practice of settlement or clearance of cheques is not unique to modern banks and financial institutions. Islamic law has a well-developed concept, which provides for more specific principles to regulate such transactions. Despite the significance of this concept, modern legislations have not fully catered for such cheque clearance involving unlawful property. Though Islamic law provides specific provisions on this issue, the Muslim jurists disagree on the legality of *muqassah* in some kind of property such the subject matter of a forward contract (*salam*) and usurped property (*ghasb*). Thus, this study provides a comparative analysis between the concept and practice of *muqassah* in Islamic law and relevant banking laws in Nigeria with a view to establishing the real differences between them. The study finds that there are both areas of convergence and divergence between *muqassah* in Islamic law and cheque clearance under the Nigerian banking law. A major gap found under the Nigeria legal framework regulating cheque clearance is the lack of clear distinction between properties that are subject to *muqassah*. With the recently introduced Islamic banking industry in Nigeria, this study provides a good framework for the Islamic banks and financial institutions that might prefer the Sharī'ah concept of *muqassah* in their cheque clearance either between them and their customers or inter-bank clearance.

APPROVAL PAGE

The Thesis of Musa Bala Mahmud has been approved by the following:

_____
Badruddin Hj Ibrahim
Supervisor

_____
Muhammad Laeba
Co-supervisor

_____
Muhammad Naim Omar
Internal Examiner

_____
Mohamad Akram Laldin
External Examiner

_____
El-Fatih Abdullahi Abdelsalam
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Musa Bala Mahmud

Signature……

Date……

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع 2014م لـــ موسى بَلاَ محمود

المقاصة وضوابطها في الفقه الإسلامي والقانون المصرفي النيجيري:

دراسة تحليلية

لا يجوز إعادة إنتاج، أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، بدون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

1. يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتهم بشرط الا عتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
2. يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بطباعته أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية.
3. يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
4. سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغييره.
5. سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد، من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة.
6. وإذا لم يستجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: موسى بلا محمود.

....

التوقيع التاريخ

إلى الوالدَين العزيزين، أسأل الله لهم الرحمة والمغفرة عاجلاً وآجلاً كما ربياني صغيراً

إلى زوجتي الغالية التي وقفت معي حتى أتممت هذه الرسالة أثابها الله في العاجل والآجل

إلى أولادي وبناتي حماهم الله من فتنة الشهوات والشبهات

إلى كل طالب علم، نفع الله بعلمه العباد والبلاد

إلى جميع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وفق الله القائمين عليها إلى الصواب

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل التواضع، أسأل الله القبول والعفو عن الذلات

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على خير خلق الله أجمعين، أحمده تعالى وأشكره على نعمه العظيمة ومننه الجليلة، أن وفقني لطلب العلم الشرعي حتى انتهيت إلى هذه المرحلة التي تعتبر هي أعلى المراحل الدراسية.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى المشرف الرئيس على هذه الرسالة **فضيلة الدكتور بدر الدين حاج إبراهيم** -حفظه الله-فقد ساعدني بنفسه ووقته وعلمه، كما أرشدني ووجهني وزودني بالمراجع القيمة والمصادر النافعة، إضافة إلى ما قام به من تعديل وتصحيح لهذه الرسالة، فقد تعلمت منه العلم والأدب والورع والتواضع فجزاه الله عني خير الجزاء. كما أتقدم بأجمل عبارات الشكر والتقدير إلى المشرف الثاني **فضيلة الدكتور محمد ليبا**-حفظه الله-، فقد تعامل معي أحسن معاملة، وكان أخاً كريماً، فضلاً عن كونه مشرفاً وأستاذاً، فقد ساعدني مادياً ومعنوياً، حتى تمكنت من إتمام هذه الرسالة في هذه الفترة الوجيزة، فقد استفدت من توجيهاته الرشيدة التي كانت نبراسا في طريقي لإتمام هذه الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

الشكر والتقدير موصولان إلى الممتحن الداخلي فضيلة **الدكتور محمد نعيم عمر**، والمتحن الخارجي فضيلة الأستاذ **الدكتور محمد أكرم لالدين**، على ما استفدت به من ملاحظاتهما وإرشاداتهما، وجزاهما الله عني خير الجزاء.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور **يوسف بن عبد الله خلفان القصير**، و**الدكتور حسين بن حميد**، فقد ساعداني مادياً ومعنوياً فجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كلية أحمد إبراهيم للحقوق، ومركز الدراسات العليا، ومكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا والقائمين عليها، لا سيما إدارة الجامعة التي منحتني الفرصة لإتمام هذه الرسالة في أمن وأمان، أسأل الله أن يوفقهم جميعاً لخدمة الإسلام والمسلمين، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه أجمعين.

محتويات البحث

ملخص البحث.....ب

ملخص البحث باللغة الإنجيليزية.....ج

صفحة القبول.....د

إقرار.....ه

حقوق الطبع.....و

إهداء.....ز

الشكر والتقدير.....ح

محتويات البحث.....ط

الأشكال التوضيحية.....ن

القوانين.....س

الباب التمهيدي.....1

مقدمة.....1

مشكلة البحث.....2

أهداف البحث.....2

فرضيات البحث.....3

أهمية البحث.....3

منهجية البحث.....3

حدود البحث.....3

الدراسات السابقة.....4

هيكل البحث.....7

الباب الأول: الإطار النظري للمقاصة وضوابطها في الفقه الإسلامي. ...12
الفصل الأول: ماهية المقاصة ولمحة تاريخية عنها. 13
المبحث الأول: ماهية المقاصة. 14
المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن المقاصة في الفقه الإسلامي. 20
المبحث الثالث: طبيعة المقاصة في الفقه الإسلامي. 22
المطلب الأول: آراء الفقهاء في طبيعة المقاصة 22
المطلب الثاني: المقارنة بين المقاصة وبين غيرها 24
المبحث الرابع: علاقة المقاصة بالمال والحقوق والدُّيون.....26
المطلب الأول: علاقة المقاصة بالمال 26
المطلب الثاني: علاقة المقاصة بالحقوق.....33
المطلب الثالث: علاقة المقاصة بالدُّيون 43

الفصل الثاني: مشروعية المقاصة وحكمها والحكمة من تشريعها.....52
المبحث الأول: مشروعية المقاصة 53
المطلب الأول: أدلة مشروعية المقاصة من القرآن 53
المطلب الثاني: أدلة مشروعية المقاصة من السنة.....55
المبحث الثاني: الحكمة من تشريع المقاصة.....57
المبحث الثالث: أهمية المقاصة 59
المبحث الرابع: حكم المقاصة وآراء الفقهاء في ذلك 60

الفصل الثالث: أركان وأنواع المقاصة والشروط المتعلقة بها.....63
المبحث الأول: أركان المقاصة. 64
المبحث الثاني: أنواع المقاصة والشروط المتعلقة بها. 66

المطلب الأول: المقاصَّة الجبرية 66
المطلب الثاني: المقاصَّة الجبرية الطلبية 70
المطلب الثالث: المقاصَّة الطلبية.....73
المطلب الرابع: المقاصَّة الاتفاقية 77
المطلب الخامس: المقاصَّة القضائية.....80

الفصل الرابع: محل المقاصة وحكمها في أموال الوديعة.....84
المبحث الأول: محل المقاصة 85
المبحث الثاني: حكم المقاصة في أموال الوديعة والسلم 89
المطلب الأول: المقاصة في أموال الوديعة 89
المطلب الثاني: المقاصة في أموال السلم 90
المطلب الثالث: المقاصة في الأموال المغصوبة 93
المبحث الثالث: آثار المقاصَّة وحكم التنازل عنها 95
المطلب الأول: آثار المقاصَّة بالنسبة لطرفيها 95
المطلب الثاني: آثار المقاصة بالنسبة للغير.....96
المطلب الثالث: التنازل عن المقاصة 97

الباب الثاني: المقاصَّة المصرفية وأحكامها في القانون النيجيري.....99
الفصل الأول: النظام القانوني والنظام المصرفي النيجيري.....100
المبحث الأول: النظام القانوني النيجيري. 101
المطلب الأول: أقسام القانون النيجيري ومصادرها. 101
المطلب الثاني: أنواع المحاكم وسلطاتها القضائية في 107
المبحث الثاني: النظام المصرفي النيجيري.....113
المطلب الأول: نشأة المصارف وتطورها في نيجيريا قبل الاستقلال113
المطلب الثاني: نشأة المصارف وتطورها في نيجيريا بعد الاستقلال 115

المطلب الثالث: النظام المصرفي الإسلامي في نيجيريا 121
المطلب الرابع: النشاط المصرفي في نيجيريا وتأثير التنظيمات 127
الفصل الثاني: المقاصة المصرفية وضوابطها في القانون النيجيري 132
المبحث الأول: الأساس التشريعي لعملية المقاصة في القانون النيجيري .133
المبحث الثاني: مفهوم المقاصة وطبيعتها ومجالاتها في القانون النيجيري..135
المطلب الأول: مفهوم المقاصة.....135
المطلب الثاني: طبيعة المقاصة في القانون النيجيري 138
المطلب الثالث: مجالات المقاصة في القانون النيجيري 141
المبحث الثالث: الضوابط التوجيهية للمقاصة في القانون النيجيري.....143
المطلب الأول : الضوابط العامة للمقاصة.....143
المطلب الثاني: الضوابط الخاصة للمقاصة.....145
المبحث الرابع: علاقة المصرف المركزي بالمصارف الأخرى 148
المطلب الأول: المصارف المشاركة في عملية المقاصة ومسؤولياتها .148
المطلب الثاني: دور المصرف المركزي وعلاقته 153
المبحث الخامس: المقاصة الإلكترونية وضوابطها في القانون النيجيري..157
المطلب الأول: مفهوم المقاصة الإلكترونية وأنواعها.....157
المطلب الثاني: المقاصة الإلكترونية في القانون النيجيري 161

الفصل الثالث: غرفة المقاصَّة وضوابطها في القانون النيجيري 165
المبحث الأول: مفهوم غرفة المقاصة وتاريخها 166
المطلب الأول: مفهوم غرفة المقاصة.....166
المطلب الثاني: نبذة تأريخية عن الغرفة المقاصة.....167
المبحث الثاني: ضوابط غرفة المقاصة ووظائفها 170
المطلب الأول: ضوابط غرفة المقاصة.....170
المطلب الثاني: أهداف غرفة المقاصة ووظائفها 175

المبحث الثالث: مسؤولية الأعضاء والمصارف المشاركة في عملية المقاصة 178
المبحث الرابع: الإجراءات التطبيقية والتصرفات الإجرامية.....184
المطلب الأول: الإجراءات التطبيقية لعملية المقاصة 184
المطلب الثاني: التصرفات الإجرامية في عملية المقاصة 193

الفصل الرابع: معوقات إجراء المقاصَّة الشرعية في القطاع المصرفي 197
المبحث الأول: معوقات إجراء المقاصَّة الشرعية في القطاع 198
المطلب الأول: معوقات قانونية.....198
المطلب الثاني: معوقات اقتصادية 199
المطلب الثالث: معوقات دينية.....200
المبحث الثاني: الفروق الجوهرية بين الفقه الإسلامي والقانون النيجيري206
المطلب الأول: الفرق بينهما من ناحية مصدر التشريع.....206
المطلب الثاني: الفرق بينهما من ناحية طبيعة المقاصة.....209
المطلب الثالث: الفرق بينهما من ناحية محل المقاصة 210
المبحث الثالث: المقترحات الممكنة لتطوير نظام المقاصة الشرعية 213
المطلب الأول: إنشاء سوق المال الإسلامي بين المصارف 213
المطلب الثاني: المحافظة على إيجاد الأموال من المصادر المشروعة...217

خاتمة البحث: 222
النتائج: 222
الاقتراحات والتوصيات: 228
قائمة المصادر والمراجع: 230
الملحقات: 245

قائمة الأشكال التوضيحية:

شكل رقم (1-2): أنواع المحاكم التي على مستوى الولاية.
شكل رقم (2-2): أنواع المحاكم التي على المستوى الوطني.
شكل رقم (3-2): الهيكلية المصرفية المعترف بها لدى المصرف المركزي النيجيري.
شكل رقم (4-2): خطوات إجراء عملية المقاصة.
شكل رقم (5-2): فترة إجراء عملية المقاصة.
شكل رقم (6-2): إحصائيات تطبيق عملية المقاصة في غرفة المقاصة.

القوانين واللوائح والمبادئ الإرشادية:

قانون المصرف المركزي رقم (24) لعام 1991م، وتعديلاته رقم (41) لعام 1999م.

قانون نظام الدفع لعام 2009م.

قانون الاستثمارات والأوراق المالية رقم (29) لعام 2007م.

قانون المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لعام 1991م.

قانون الإثبات لعام 2004م.

اللوائح التنظيمية لغرفة مقاصة المصرفيين في نيجيريا لعام 2009م.

المبادئ التوجيهية للسياسة النقدية والائتمانية والتجارة الخارجية والصرف للسنوات المالية 2010م، و2011م.

الباب التمهيدي

مقدمة

لما كان من طبيعة الإنسان أنه لا يعيش بمفرده، بل لا بد له من أن يتعامل مع غيره في البيع والشراء، قامت شريعتنا الغراء بوضع الضوابط والأحكام التي تجري عليها المعاملات بين الناس؛ حيث فصلت القول في أحكام البيع والشراء، وأحكام الدُّيون، والحقوق المتعلقة بالذمم. ثم أمر الله عز وجل عباده برد الحقوق إلى أصحابها وأداء الأمانات إلى أهلها، وبناء على ذلك وضحت الشريعة الإسلامية القول في الوسائل التي يتحقق بها رد الحقوق وأداء الأمانات إلى أصحابها على وجه العدالة.

وقد كانت المقاصَّة ضمن تلك الوسائل التي يتحقق بها رد الحقوق إلى أصحابها بما يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء من حفظ الحقوق التي تتعلق بالعباد. فلما كان الأمر كذلك، وقد قام فقهاء المسلمين ببيان مفهوم المقاصَّة، وأدلة مشروعيتها، وشروطها، وأنواعها، وطبيعتها، والأحكام المتعلقة بها.

وقد تطور تطبيق هذه المعاملة أعني المقاصَّة، في العصر الراهن، من خلال المصارف التي تقوم بتطبيق المعاملات التي كانت موجودة في الأزمنة السابقة. فالإقراض الربوي والإيداع والصرف والحوالة، والتعامل بالدُّيون كلها موجودة في السابق؛ إلا أنها تطبق في العصر الحديث بصفة غير الصفة المتعارف عليها في صدر الإسلام. فعملية المقاصَّة كما وجدت في الأزمنة السابقة، فهي أيضاً موجودة في العصر الحديث؛ حيث تقوم المصارف وغيرها من المؤسسات المالية باستخدامها كوسيلة لتسوية الشيكات المسحوبة لصالحها والمسحوبة عليها. غير أن هذه المصارف والمؤسسات عند تطبيقها لهذه العملية، تعتمد على القوانين الوضعية التي تتسم بالقصور والنقصان، وعدم استيعاب جميع الجوانب والأحكام المتعلقة بهذه العملية، وعلى هذا لا بد من القيام بالدراسات الشرعية التأصيلية لهذه العملية؛ حتى يتم استيعاب جوانب المقاصَّة بشكل كلي. ولمعالجة هذه الإشكالية، جاءت هذه

الدراسة تهدف إلى معالجة موضوع المقاصَّة دراسة فقهية تأصيلية، والنظر في النصوص القانونية المتعلقة بالمقاصَّة في التشريع النيجيري. فنسأل الله عز وجل التوفيق والسداد في القول والعمل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في وجود بعض القصور في القانون المصرفي النيجيري في معالجة موضوع المقاصة، كما يتطلب معالجة هذا القصور والنظر في أوجه الاتفاق والاختلاف مع مبادئ الشريعة الإسلامية. كما أن فقهاء الشريعة الإسلامية من جانب آخر، قد اختلفت آراؤهم في بعض أحكام المقاصة كاختلافهم في جوازها في الأموال المغصوبة، ورأس مال السلم، والمسلم فيه ونحوها. ولذا سيتم في هذا البحث دراسة موضوع "المقاصة وضوابطها في الفقه الإسلامي والقانون المصرفي النيجيري: دراسة تحليلية" وذلك لمعرفة ما مدى معالجة كل من الفقه الإسلامي والقانون النيجيري لموضوع المقاصة؟ وما هي الفروق الجوهرية بين النظامين؟ وما هي المقترحات التي يمكن تقديمها للملاءمة بين النظامين؟

أهداف البحث:

تتمثل الأهداف الرئيسة لهذا البحث فيما يأتي:

١- دراسة موضوع المقاصَّة دراسة فقهية، مع جمع شتاته من كتب الفقه الإسلامي وبيان أنواع المقاصَّة وتفصيل الحكم الشرعي لكل نوع، مع بيان المجالات التي يتم فيها إجراء عملية المقاصَّة مع بيان الحكم الشرعي لتطبيقها في كل مجال.

٢- تحليل النصوص القانونية المتعلقة بموضوع المقاصَّة في القانون النيجيري، لغرض إبراز الفروق الجوهرية بين الفقه الإسلامي والقانون النيجيري ومعرفة مدى إمكانية تطويره كي يكون صالحاً في ضبط عملية المقاصة الشرعية التي تناسب المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

فرضيات البحث:

وجود قانون في نيجيريا كاف وقادر على وضع المعايير المناسبة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ليسهل بذلك تطبيق المقاصة في مصارف نيجيريا، وبالأخص في المصارف الإسلامية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه دراسة تأصيلية وتحليلية لكلا النظامين؛ النظام الإسلامي والنظام الوضعي؛ حيث يقوم الباحث فيه بتأصيل القول فيما يتعلق بأحكام المقاصة في الفقه الإسلامي والقانون النيجيري، وذلك في الوقت الذي اشتدت حاجة المؤسسات المالية الإسلامية إلى مثل هذه الدراسات، وفي مثل هذا الموضوع المهم بالنسبة لهذه المؤسسات.

منهجية البحث:

أما منهجية هذا البحث، فتتمثل فيما يأتي:

١- المنهج الاستقرائي؛ ويكون بدراسة موضوع المقاصَّة من كتب الفقهاء المتقدمين والباحثين المعاصرين، وعرض أقوالهم ومناقشتها وترجيح الراجح منها.

٢- المنهج التحليلي؛ وذلك عن طريق دراسة النصوص القانونية المتعلقة بالمقاصَّة في القانون النيجيري؛ وتحليلها وإبراز الفروق الجوهيرية بينها وبين الفقه الإسلامي.

٣- المقابلات الشخصية؛ وذلك عن طريق إجراء المقابلة الشخصية مع أهل الخبرة والاختصاص بموضوع المقاصة.

حدود البحث:

أما حدود هذا البحث، فهو المقاصَّة وأهم أحكامها في الفقه الإسلامي والقانون النيجيري. وكذلك دراسة بعض الموضوعات التي لها صلة بالمقاصَّة كالمال والحقوق والدُّيون.

الدراسات السابقة:

إن مسألة المقاصَّة من المسائل التي تكلم عنها الفقهاء المتقدمون، وذلك لأهميتها؛ حيث كان الناس يستخدمونها في معاملاتهم لتسوية الحقوق فيما بينهم. غير أن الفقهاء لم يخصصوا لموضوع المقاصَّة باباً مستقلاً، بل كانوا يذكرون أحكامها مندرجة تحت أبواب وموضوعات أخرى، وخاصة فقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة. بينما فقهاء المالكية فقد خصصوا للمقاصَّة فصلاً مستقلاً، وفيه قاموا ببيان مفهومها وصورها، وشروطها، وأهم الأحكام المتعلقة بها.

وبالنسبة للفقهاء والباحثين المعاصرين؛ فإنني -حسب اطلاعي- لم أجد إلا بعض الدراسات والكتابات والبحوث اليسيرة، التي تناولت موضوع المقاصَّة بشكل مستقل ومفصل؛ إلا أن هذه الدراسات يعتريها بعض النقص، وسيقوم الباحث بذكرها في محلها. ومن هذه الدراسات والبحوث ما يأتي:

دراسة للباحث، نعيم جهاد عيادة اللحام بعنوان "**المقاصَّة في الفقه الإسلامي ومدى تطبيقها في مصارف قطاع غزة**"[1]. وهذه الدراسة عبارة عن دراسة فقهية تطبيقية؛ حيث قام الباحث بتعريف المقاصَّة لغةً واصطلاحاً، وذكر أدلة مشروعيتها وآراء الفقهاء في ذلك، كما بيَّن أنواعها وصورها ومجالاتها، مع بيان حكم كل نوع والآثار المترتبة عليه، هذا من الناحية الفقهية. ومن الناحية التطبيقية فقد ركز الباحث على عملية تطبيق المقاصَّة في مصارف قطاع غزة، حيث بيَّن كيفية التعامل بالمقاصَّة، وأثرها على التنمية الاقتصادية، كما بيّن وظائف غرفة المقاصَّة، والفرق بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في إجراء عملية المقاصَّة؛ إلا أن الباحث اقتصر على بيان أحكام المقاصَّة في الشيكات، ولم يفصل القول في الحكم والتكييف الشرعي للمقاصَّة الإلكترونية مع أن الموضوع يحتاج إلى تفصيل لكون المصارف في هذا العصر لجأت إلى إجراء عملية المقاصَّة الإلكترونية تسهيلاً

[1] انظر: نعيم جهاد عياة اللحام، **المقاصَّة في الفقه الإسلامي ومدى تطبيقها في مصارف قطاع غزة**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية غزة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

وتوفيراً للوقت وتقليلا للتعب في هذه العملية. والدراسة الحالية تقوم بتقصيل القول فيما يتعلق بموضوع المقاصَّة الإلكترونية بشكل مفصل، وتعتبر هذه مساهمة للباحث.

وفي بحث بعنوان: **"المقاصَّة في المعاملات المصرفية؛ دراسة مقارنة بين القانون والشريعة الإسلامية"**[٢]: للباحث فؤاد قاسم مساعد قاسم الشعيبي. تمت مناقشة موضوع المقاصَّة من الناحية القانونية والشرعية؛ حيث بيَّن مفهومها قانوناً وشرعاً، وذكر أدلة مشروعيتها وآراء الفقهاء فيها، كما بيَّن أنواعها وحكم كل نوع منها. ومن الناحية القانونية، تطرق الباحث إلى مفهوم المقاصَّة في القانون المدني المصري وقانون المعاملات المدنية الإماراتي، والقانون المدني اليمني، وأنواعها، وشروطها وأهم الأحكام المتعلقة بها. ثم تطرق إلى الجوانب التطبيقة للمقاصَّة، فبيَّن حكم إجراء المقاصَّة في الشيكات والحساب الجاري، وتناول شيئا مما يتعلق بالمقاصَّة الإلكترونية. غير أن الموضوع- المقاصَّة الإلكترونية- بحاجة إلى دراسةٍ بشكلٍ مفصلٍ من حيث ذكر ضوابطها وأهم أحكامها، وهذا ما سيتم في هذه الدراسة.

والباحث عبدالله بن محمد نوري الديرشوي في بحثه بعنوان **"المقاصَّة بين الدُّيون النقدية تأصيل شرعي وتطبيقات معاصرة"**[٣]، قام ببيان مفهوم المقاصَّة لغةً واصطلاحاً، وذكر أنواعها ومحلها وشروطها، وفصل القول في بيان حكم كل نوع من أنواعها، كما ذكر آراء الفقهاء في مشروعيتها. وتناول أيضاً ما يتعلق بالجوانب التطبيقية للمقاصَّة؛ حيث ناقش مسألة المقاصَّة الإلكترونية، وبيّن حكمها الشرعي؛ إلا أنه اقتصر فقط على المقاصَّة في الدُّيون النقدية، ولم يتطرق إلى المقاصَّة في المنافع وغيرها، مع كون هذا الموضوع من الموضوعات التي ينبغي تفصيل القول فيه. وتقوم هذه الدراسة بمعالجة هذا الموضوع بنوع من التفصيل.

---

[٢] انظر: الشعيبي، فؤاد قاسم مساعد قاسم، **المقاصَّة في المعاملات المصرفية: دراسة مقارنة بين القانون والشريعة الإسلامية**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، **٢٠٠٢م**، ص٣٥.

[٣] انظر: الديرشوي، عبدالله بن محمد نوري، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٣١ مايو-٣يونيو-٢٠٠٩م.

وتطرقت الباحثة شاه جيهان نقاب الهاشمي في بحثها بعنوان "**المحاجة في المقاصَّة**"[٤]: إلى بيان مفهوم المقاصَّة لغةً واصطلاحاً، وبيان أنواعها، وحكم كل نوع منها، وأدلة مشروعيتها والخلاف الوارد بين الفقهاء فيها، مع بيان مواضعها. كما تطرقت إلى بيان أنواع المقاصَّة وشروطها في القوانين الوضعية، إلا أنها لم تفصل القول في حكم المقاصَّة الإلكترونية. وتكملة لهذا الفراغ؛ فإن هذه الدراسة ستتناول القول بشكل مفصل فيما يتعلق بالمقاصَّة الإلكترونية، إضافة إلى ما تتناولته الدراسة فيما يتعلق بالمقاصة في القانون النيجيري.

والمصنف محمد سلام مدكور في مصنفه الموسوم بـــــــــــــ:"**المقاصَّة في الفقه الإسلامي**[٥]": قد تطرق إلى تعريف المقاصَّة، وبيان أنواعها، كما تناول أيضاً أهم الأحكام المتعلقة بها. غير أن بحثه لم يشتمل على الجوانب التطبيقية لموضوع المقاصَّة. والدراسة الحالية، ستقوم بمعالجة بعض الجوانب التطبيقة للمقاصَّة العادية والإلكترونية.

وهناك مقالة كتبت في موضوع المقاصَّة الإلكترونية في نيجيريا بعنوان: " The Nigeria Automated Clearing System: Imperative For Cost Effective Implementation on the Financial System"[٦] (نظام المقاصَّة الإلكترونية في نيجيريا: فرض تكاليف التنفيذ الفعلي على النظام المالي) للباحث Jim Ovia (جيم أوفيا). فقد تطرق أوفيا إلى كيفية تنفيذ نظام المقاصَّة الإلكترونية، ودور نظام التسوية بين المصارف في نيجيريا. كما تكلم عن المصارف التي يمكن لها المشاركة في نظام المقاصَّة الإلكترونية بشكل مباشر، وتلك التي ليست لها مشاركة بشكل مباشر. كما تطرق بعد ذلك إلى بيان تكاليف التنفيذ، غير أنه لم يتطرق إلى ما يتعلق بالمقاصَّة العادية، كما أنه لم يفصل القول فيما يتعلق بالجوانب القانونية للمقاصَّة الإلكترونية بشكل مفصل، فضلاً عن الجوانب

---

[٤] انظر: الهاشمي، شاه جيهان نقاب، بحث مقدم إلى ؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٣١ مايو-٣يونيو-٢٠٠٩م.

[٥] انظر: مدكور، محمد سلام، **المقاصَّة في الفقه الإسلامي**، القاهرة: مطبعة فجالة، ١٩٥٦م.

[٦] See: The Nigeria Automated Clearing System: *Imperative For Cost Effective Implementation on the Financial System Zenith Nith International Bank limited* organized by west African Bankers' Association, ١٦ August ٢٠٠١

الفقهية. والدراسة الحالية تقوم بمعالجة هذه الجوانب، من خلال تسليط الضوء على الجوانب الفقهية والقانونية لأنواع المقاصَّة الإلكترونية منها والعادية.

وفي الكتاب المشهور الموسوم بـــــــــــــ:"**الفقه الإسلامي وأدلته**"[٧]: لمؤلفه وهبة مصطفى الزحيلي، ثمة تلخيص لموضوع المقاصَّة، مفهومها، وأدلة مشروعيتها، وأنواعها، ومحلها، وبعض الأحكام المتعلقة بها، دون توسيع في ذكر اختلاف الفقهاء في أقسامها، وصورها. كما أنه لم يتطرق إلى ذكر المجالات التي يمكن تطبيق المقاصَّة فيها في المعاملات المصرفية، وهذا من جملة ما تعالجه الدراسة الحالية.

ومن ضمن البحوث الموجودة في "**الموسوعة الفقهية الكويتية**"[٨]: بحث يتعلق بموضوع المقاصَّة؛ حيث ناقش الباحثون مسألة المقاصَّة عند كلامهم عن سداد أو استيفاء الدُّيون، ومسألة الإفلاس وحالة المفلس. دون ذكر لتعريف المقاصَّة، وبيان مشروعيتها، وآراء الفقهاء فيها. وهذا من ضمن الأهداف الرئيسة لهذه الدراسة؛ حيث تقوم بمعالجة موضوع المقاصَّة في الفقه الإسلامي بشكل مفصل.

والباحثان ميلفين (Melvin) وشيدوزي (Chedozi) في بحثهما بعنوان "Central Banking experience and the conduct of Monetary Policy"[٩] (خبرة المصرف المركزي وإجراء السياسة النقدية في نيجيريا) قد ناقشا بعض المسائل المتعلقة بغرفة المقاصة في نيجيريا؛ حيث تناولا ذلك من الناحية التاريخية، وأنه يرجع تاريخ نشأتها إلى سنة١٩٦١م، وهي السنة التي فيها تم إنشاء أول غرفة للمقاصة في ولاية لاجوس عاصمة نيجيريا وقتئذٍ. وأشارا إلى أن المصرف المركزي يتحمل المسؤولية القانونية في تيسير مقاصة الشيكات والأدوات الائتمانية الأخرى، واشتمل بحثهما على مزيد من الجوانب والأمور المتعلقة بغرفة المقاصة. غير أنهما لم يتطرقا إلى ما يتعلق ببيان ماهية المقاصَّة، وكذلك المقاصة الإلكترونية. وهذا من ضمن ما يقوم الباحث بمناقشته في هذه الدراسة.

---

[٧] انظر: الزحيلي، وهبة مصطفى، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دمشق: دار الفكر، ط٤، د.ت.

[٨] انظر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، الكويت: دار السلاسل، ١٤٠٤هـ-١٤٢٧هـ.

[٩] http://www.valuefronteira.com/vf/images/aerc/cbns%٢٠conduct%٢٠of%٢٠monetary%٢٠policies.pdf. Date of access: ٠٢/١٢/٢٠١٠.

هيكل البحث

الباب التمهيدي.

الباب الأول: الإطار النظري للمقاصة وضوابطها في الفقه الإسلامي

الفصل الأول: ماهية المقاصة ولمحة تاريخية عنها، وطبيعتها، وعلاقتها بالمال والحقوق والدُّيون

المبحث الأول: ماهية المقاصة

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن المقاصة

المبحث الثالث: طبيعة المقاصة في الفقه الإسلامي

المطلب الأول: آراء الفقهاء في طبيعة المقاصة

المطلب الثاني: المقارنة بين المقاصة وغيرها من وسائل استيفاء الدُّيون

المبحث الرابع: علاقة المقاصة بالمال والحقوق والدُّيون

المطلب الأول: علاقة المقاصة بالمال

المطلب الثاني: علاقة المقاصة بالحقوق

المطلب الثالث: علاقة المقاصة بالدُّيون

الفصل الثاني: مشروعية المقاصة وحكمها والحكمة من تشريعها وأهميتها

المبحث الأول: مشروعية المقاصة

المطلب الأول: أدلة مشروعية المقاصة من القرآن

المطلب الثاني: أدلة مشروعية المقاصة من السنة

المبحث الثاني: الحكمة من تشريع المقاصة

المبحث الثالث: أهمية المقاصة

المبحث الرابع: حكم المقاصة وآراء الفقهاء في ذلك

الفصل الثالث: أركان وأنواع المقاصة والشروط المتعلقة بها

المبحث الأول: أركان المقاصة

المبحث الثاني: أنواع المقاصة والشروط المتعلقة بها

المطلب الأول: المقاصة الجبرية

المطلب الثاني: المقاصة الجبرية الطلبية

المطلب الثالث: المقاصة الطلبية

المطلب الرابع: المقاصة الاتفاقية

المطلب الخامس: المقاصة القضائية

الفصل الرابع: محل المقاصة والآثار المترتبة عليها وحكم التنازل عنها

المبحث الأول: محل المقاصة

المبحث الثاني: حكم المقاصة في أموال الوديعة والسلم والأموال المغصوبة

المطلب الأول: المقاصة في أموال الوديعة

المطلب الثاني: المقاصة في أموال السلم

المطلب الثالث: المقاصة في الأموال المغصوبة

المبحث الثالث: آثار المقاصَّة وحكم التنازل عنها

المطلب الأول: آثار المقاصَّة بالنسبة لطرفيها

المطلب الثاني: آثار المقاصة بالنسبة للغير

المطلب الثالث: التنازل عن المقاصة

الباب الثاني: المقاصَّة المصرفية وأحكامها في القانون النيجيري

الفصل الأول: النظام القانوني والنظام المصرفي النيجيري

المبحث الأول: النظام القانوني النيجيري

المطلب الأول: أقسام القانون النيجيري ومصادرها

المطلب الثاني: أنواع المحاكم وسلطاتها القضائية في النظام القانوني النيجيري

المبحث الثاني: النظام المصرفي النيجيري

المطلب الأول: نشأة المصارف وتطورها في نيجيريا قبل الاستقلال